

Distr.: General
7 October 2005
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

بعد أن نظر مجلس الأمن في تقريره عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥ (S/2005/335 و Corr.1)، قمتُ، كما تعلمون، بتعيين السيد كاي إيدي (النرويج) مبعوثاً خاصاً ليجري استعراضاً شاملاً للحالة في كوسوفو (صربيا والجبل الأسود). وكان الغرض من الاستعراض هو تقدير ما إذا كانت الأوضاع مهيأة لأن تدخل في عملية سياسية تفضي إلى تحديد مركز كوسوفو في المستقبل، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) والبيانات الرئاسية ذات الصلة بالأمر. والآن، قدّم السيد إيدي تقريره الذي أرفقه هنا.

وكما هو مبين في التقرير، لقد انتهى السيد إيدي إلى أن الوقت قد حان إلى الانتقال إلى المرحلة التالية من العملية السياسية، على الرغم من أن تنفيذ المعايير لم يكن متوازناً. واستناداً إلى التقييم المقدم في التقرير وإلى مشاورات أخرى أجريتها، ومنها بوجه خاص مشاورات مع ممثلي الخاص، السيد سورين بيسين - بيترسن، فإنني أقبل النتيجة التي توصل إليها السيد إيدي. لذلك، فإنني أنوي الشروع في التحضيرات اللازمة لإمكانية القيام، في ضوء مداولات مجلس الأمن المقبلة، بتعيين مبعوث خاص ليتولى قيادة عملية تحديد مركز الإقليم في المستقبل. وللأضطلاع بهذه العملية الحساسة، سيتعين أن يكون المبعوث الخاص واعياً بالشواغل المتصلة بالمنطقة دون الإقليمية. وإني أشدد، في الوقت ذاته، على لزوم أن يستمر تنفيذ المعايير بمزيد من الالتزام وتحقيق مزيد من النتائج. فإحراز تقدم في هذا الصدد أساسي لنجاح عملية تحديد مركز أي إقليم واستدامتها.

وفي ضوء الطابع الشامل للتقرير الذي قدمه السيد إيدي، لا أنوي أن أقدم إلى مجلس الأمن تقريراً مستقلاً عن أنشطة البعثة في الوقت الحاضر. لذلك، فإن تقريري الدوري القادم عن البعثة سيصدر بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

وأود هنا أن أعتنم هذه الفرصة لأسجل تقديري للسيد إيدي لقبوله الاضطلاع بهذا العمل الهام ولإعدادة تقريراً رائعاً، إضافة إلى ما بذله من جهود للمساهمة في تهيئة بيئة ملائمة للمضي قدماً بالعملية السياسية.

وسأكون ممتناً لو أطلعتم أعضاء مجلس الأمن على هذا التقرير.

(توقيع) كوفي عنان

المرفق

استعراض شامل للحالة في كوسوفو

موجز

يتضمن هذا التقرير استعراضاً شاملاً للحالة في كوسوفو، يهدف إلى تقدير ما إذا كانت الأوضاع الآن مهيأة لبدء وتنفيذ عملية تحديد مركز الإقليم في المستقبل. واستُخدم هذا الاستعراض أيضاً من أجل إحراز تقدم على الأرض والإسهام في تهيئة بيئة تساعد على المضي قدماً بالعملية السياسية.

بعد فترة من الركود السياسي والشعور بالإحباط العام، دخلت كوسوفو حقبة جديدة من التنمية الديناميكية. فهناك عملية سياسية جارية وما زالت تكتسب زخماً. وهي تقوم على استراتيجية سياسية شاملة تشمل احتمالات القيام بعملية لتحديد مركز الإقليم.

وتمثل عملية تنفيذ المعايير جزءاً هاماً من هذا الحراك الديناميكي. وحتى الوقت الحاضر، يبدو سجل التنفيذ غير متوازن. وقد أحرز تقدم في وضع أطر مؤسسية جديدة. فبعد انتهاء الصراع في عام ١٩٩٩، كان هناك فراغ مؤسسي شامل في كوسوفو. والآن فقد تم إنشاء مجموعة شاملة من المؤسسات تشمل هيئات تنفيذية وتشريعية وقضائية على الصعيدين المركزي والمحلي. وأحرز أيضاً تقدم كبير في إقامة إطار قانوني مستدام. وقد كان العمل التشريعي الذي اضطلعت به الجمعية والحكومة والبعثة طموحاً، وشمل مجالات أساسية من مجالات الحياة العامة والاقتصاد. وتم إنشاء نظم لتقديم الخدمات العامة في معظم أنحاء كوسوفو. وهناك خدمة مدنية بدأت تأخذ مكانها، وعلى مدى الفترة الأخيرة، جرت عمليات نقل كبيرة للصلاحيات. وأصبح القادة المحليون بمسكون بزمام الأمور في مؤسساتهم. لكن ما يقوّض عملية استحداث مؤسسات جديدة هو وجود نزعة قوية لدى السياسيين لأن يعتبروا أنفسهم مساءلين أمام أحزابهم السياسية لا أمام الجمهور الذي يخدمونه. لذلك، فإن التعيينات تتم عادة على أساس الانتماء السياسي أو العشائري لا على أساس الكفاءة.

لقد اختار صرب كوسوفو البقاء خارج المؤسسات السياسية المركزية ولديهم هياكل موازية للخدمات الصحية والتعليمية. ويخشى صرب كوسوفو أن يصبحوا مجرد زينة في أي مؤسسة سياسية على المستوى المركزي حيث تتضاءل قدرتهم على إعطاء نتائج ملموسة. ولم يفعل ألبان كوسوفو كثيراً لتبديد هذه المخاوف. ولو أن ممثلي صرب كوسوفو عادوا إلى الجمعية للقيت مصالحهم تلبية أفضل. ويتعين على الأطراف الألبانية في

كوسوفو أن تحفز هذه العملية. وقد حان الوقت أيضا لأن تتخلى بلغراد عن موقفها السلبي إزاء مشاركة صرب كوسوفو.

وفيما يتعلق بالاقتصاد، فقد أحرز تقدم ملحوظ؛ إذ أنشئت هياكل اقتصادية؛ وهناك تشريعات حديثة في العديد من المجالات الأساسية. ومع ذلك، فإن الحالة الاقتصادية الراهنة لا تزال قائمة. فمعدل البطالة لا يزال مرتفعاً، والفقر ضارب أطنابه على نطاق واسع. وهناك مشاكل خطيرة مردها إلى عدم وجود إيرادات عامة وإلى تقادم قطاع الطاقة. ولا بد من بذل جهود جادة لتحسين هذه الحالة. بيد أن التوقعات على المدى الطويل إيجابية. فعملية الخصخصة ماضية على قدم وساق. ويمكن أن يكون لها تأثير مباشر وإيجابي على الاقتصاد في كوسوفو، نظراً لأن العديد من الشركات التابعة للقطاع العام ظلت واقفة عن العمل. غير أن عملية الخصخصة يمكن أن تفضي إلى نشوء تمييز في مجال العمل على أسس إثنية وتؤثر من ثم على استدامة طوائف الأقليات. فمن الأهمية بمكان تجنب هذه الآثار السلبية. ولكوسوفو أيضاً موارد قيمة وغير مستغلة وهو ما يمكن أن يحول كوسوفو إلى مصدر للطاقة في منطقة فقيرة إلى موارد الطاقة.

لو بدأت عملية تحديد مركز الإقليم، فسوف يكون لذلك تأثير إيجابي على اقتصاد كوسوفو. بيد أن على سلطات كوسوفو أن تدرك أنها لا تستطيع أن تعتمد على المجتمع الدولي لحل مشاكلها. فلا بد من أن تتخذ خطوات لضمان معالجة أوجه القصور هذه. فالاستثمار والتكامل الاجتماعي يتوقفان لا على مركز الإقليم فحسب بل وعلى نشوء كوسوفو مستقرة ويمكن التنبؤ بمستقبلها، حيث تحترم سيادة القانون.

في الوقت الحاضر تواجه سيادة القانون عقبات ناجمة عن الافتقار إلى القدرة على إنفاذ التشريعات والاستعداد لذلك على جميع المستويات. فاحترام سيادة القانون ليس متأسلاً بما فيه الكفاية، والآليات القائمة لإنفاذه لم تنم إلى المستوى المطلوب. وقد بدأت دائرة شرطة كوسوفو تضطلع تدريجياً بمهام أشد عناء. ولكن الشرطة ما زالت تواجه صعوبة في معالجة الجرائم الأشد خطورة أو تلك التي لها أبعاد إثنية. ويعتبر الجهاز القضائي أضعف مؤسسات كوسوفو. ويثير جهاز القضاء المدني قلقاً بوجه خاص مع تكرار القضايا المتأخرة التي يبلغ عددها في الوقت الحاضر عشرات الآلاف. وقد تبين أن محاربة الجريمة، وبوجه خاص الجريمة المنظمة والفساد، مهمة شاقة على دائرة شرطة كوسوفو والجهاز القضائي. وتواجه هذه المهمة عقبات تتمثل في التضامن الأسري أو العشائري، وفي تخويف الشهود، وكذلك مسؤولي إنفاذ القانون والقضاء. كذلك، فإن آليات إنفاذ القانون ضعيفة في مجال مكافحة الجريمة فيما بين الطوائف الإثنية.

وتعتبر الجريمة المنظمة والفساد أشد ما تواجهه كوسوفو من أخطار تهدد استقرار مؤسساتها واستدامتها. وهاتان ظاهرتان منتشرتان على نطاق واسع بل إن من الصعوبة بمكان تقدير مدى فداحتهما. ولم تتخذ الحكومة الإجراءات الإدارية والتشريعية اللازمة لمكافحة الجريمة المنظمة ومنع الفساد في المؤسسات المؤقتة.

ويعاني كل من الشرطة والجهاز القضائي من الضعف. وأي عمليات أخرى لنقل الصلاحيات في هذين الميدانين ينبغي أن ينظر فيها بحذر شديد. إن إنشاء وزارتين للعدل والداخلية، في مجتمع منقسم على نفسه إلى حد بعيد، ولا يزال يستجمع قواه بعد انتهاء فترة الصراع، يمكن أن يولد انطبعا بألهمما تخضعان لسيطرة حزب سياسي واحد أو طائفة إثنية واحدة. فنقل الصلاحيات في مجالات حساسة كهذه لا يمكن أن ينجح من دون وجود سياسة صارمة للإشراف والتدخل وفرض العقوبات. ونظرا لما يعانيه جهازا الشرطة والقضاء من قيود، فسوف يتعين استمرار وجود شرطة دولية تتمتع بسلطات تنفيذية في المجالات الحساسة. فالتقليص الجاري حاليا لعدد القضاة والمدعين العامين الدوليين سابق لأوانه، وينبغي أن يُعاد النظر فيه على وجه السرعة.

وفيما يتعلق بوضع أساس لمجتمع متعدد الإثنيات، فإن الوضع يبدو قائماً. وعلى قادة كوسوفو والمجتمع الدولي اتخاذ إجراءات عاجلة لتصحيح هذه الحالة. أما الحالة الأمنية بوجه عام، فهي مستقرة ولكنها هشّة. أما مستوى الإبلاغ عن الجرائم، بما فيها الجرائم المرتكبة فيما بين الطوائف الإثنية، فهو منخفض. غير أن الحالة، على أرض الواقع، معقدة وتشير القلق، خاصة بالنسبة لطوائف الأقليات. وهناك حالات لا يبلغ عنها مرارا بالنسبة للحوادث التي تقع بين الطوائف الإثنية والتي ينخفض فيها مستوى العنف. ويؤثر هذا على حرية التنقل بطريقة سلبية. وتصحيح هذه الحالة، لا بد من ملاحقة الجريمة بقوة أشد. فحينما يظل مرتكبو الجرائم مُطلق السراح، يسود مناخ الإفلات من العقاب. وينبغي لسلطات بلغراد أن تبتعد عن التعليقات المهيجة للمشاعر التي يمكن أن تسهم في خلق بيئة غير آمنة.

ويمثل احترام حقوق الملكية أحد أشد التحديات إلحاحاً لضمان وجود مجتمع متعدد الإثنيات بحق. وفي الوقت الحاضر، فإن حقوق الملكية لا تُحترم وليست مكفولة. فلا يزال عدد كبير من الممتلكات الزراعية والتجارية محتلة بصورة غير مشروعة. ويشكّل هذا عقبة كأداء أمام عودة الكثيرين وأمام تأمين سبل عيش مستدامة.

لقد توقفت تماماً عملية إعادة النازحين بوجه عام. فالمناخ العام في العديد من الأماكن لا يشجع على العودة. وفي كثير من الحالات فإن تعدد الإثنيات لا يُعد هدفاً. وعلى الرغم من صعوبة الحصول على إحصاءات إجمالية، هناك اعتقاد واسع النطاق بأن عدد صرب كوسوفو النازحين يفوق عدد العائدين منهم. وللقيام بعملية إعادة النازحين

تتوفر لها أسباب الاستمرار، لا بد من أن يقدم لها الدعم والرعاية على مدى فترة طويلة من الزمن، وخاصة لتسهيل سبل الحصول على الخدمات واستعادة ملكية الأرض. ويتعين أن يتم توجيه مزيد من الاهتمام لأولئك الذين فضلوا البقاء.

وما يعوق عملية إعادة النازحين هو أن المساعدة لا تقدم إلا إلى أولئك الذين يعودون إلى ديارهم الأصلية. فينبغي النظر في اعتماد سياسة أكثر مرونة في مجال تقديم المساعدة، وذلك لدعم عودة الناس إلى حيث يمكنهم أن يعيشوا، لا إلى حيث كانوا يعيشون فحسب. ولكن لا بد من كفالة عدم استغلال هذه الزيادة في المرونة لمآرب سياسية.

إن استمرار وجود مخيمات داخل كوسوفو يمثل وصمة عار للهيكل الحكومية وللمجتمع الدولي. فمخيمات الروما في بليمينينا وزيتكوفاتش تبعث على الأسى بوجه خاص. فلا بد من معالجة هذه المسألة على وجه السرعة.

وتمثل المواقع والمؤسسات الدينية لطائفة الأرثوذكس من الصرب عنصرا بالغ الأهمية في النسيج الروحي لصرب كوسوفو. وهي أيضا جزء من الإرث الثقافي العالمي. فهناك حاجة إلى إنشاء "فضاء حماية" حوالي هذه المواقع، على أن يشارك المجتمع الدولي في ذلك، لجعلها أقل عرضة للمناورات السياسية.

ولتأمين عودة مستمرة للنازحين وطوائف الأقليات تتوفر لها أسباب البقاء، ينبغي تطبيق اللامركزية على نطاق واسع. ويمكن أن يعني هذا تعزيز الصلاحيات في مجالات بعينها كالشرطة والقضاء والتعليم والثقافة ووسائل الإعلام والاقتصاد. ويمكن أن يتيح ذلك إقامة روابط أفقية بين البلديات التي يشكل فيها صرب كوسوفو غالبية السكان. ومن شأنه أيضا أن ييسر استيعاب الهياكل الموازية ضمن الكيانات الشرعية. ولكن ينبغي ألا يشكل ذلك خطرا على المؤسسات المركزية في كوسوفو أو يضعف سلطة بريشتينا. ويجب أن يظل المجتمع الدولي مستعدا لتقديم المساعدة في إنشاء الترتيبات اللازمة لتطبيق اللامركزية على نطاق أوسع.

ليس ثمة من وقت يُعد مناسباً لمعالجة مسألة تحديد مركز كوسوفو في المستقبل. فسوف تظل هذه مسألة سياسية حساسة إلى حد بعيد. ومع ذلك فإن التقييم الإجمالي يشير إلى أن الوقت قد حان لبدء هذه العملية. فالعملية السياسية الجارية حاليا، لا بد أن تستمر. فهي باستنادها إلى استراتيجية شاملة أعطت لكوسوفو منظورا سياسيا. فبعد أن تجاوزت كوسوفو مرحلة الركود إلى مرحلة التطلعات، لا ينبغي أن يتاح للركود إحكام سيطرته من جديد.

وثمة حاجة ملحة إلى إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ المعايير. وليس مرجحاً أن يؤدي تأجيل عملية تحديد مركز الإقليم إلى تحقيق مزيد من النتائج الملموسة. غير أن الماضي

في عملية تحديد مركز الإقليم في المستقبل ينطوي على إمكانية تركيز الاهتمام على تحديد مركز الإقليم على حساب المعايير. وسيطلب الأمر بذل جهود كبيرة لإبقاء عملية تنفيذ المعايير في مسارها الصحيح. وسوف تتوافر للمجتمع الدولي، أثناء عملية تحديد مركز الإقليم مستقبلاً، فعالية قوية للمضي قدماً بعملية تنفيذ المعايير. ولا بد من أن تستغل هذه الفعالية استغلالاً تاماً. ويمكن لعملية تحديد مركز الإقليم في المستقبل أن تحقق مزيداً من التقدم في تنفيذ المعايير، شريطة أن يتم تناولها على النحو السليم.

هناك الآن توقعات مشتركة في كوسوفو وفي بلغراد وكذلك في المنطقة بأن عملية تحديد مركز الإقليم في المستقبل ستبدأ. وفي أثناء هذا الاستعراض الشامل، حدث تحول تدريجي في مدى الاستعداد لهذه العملية لدى من تمّ التخاطب معهم. إضافة إلى ذلك، فإن جميع الأطراف بحاجة إلى وضوح فيما يتعلق بمركز كوسوفو في المستقبل. فمن الأهمية بمكان أن تتم عملية تحديد المركز في وقت لا يزال فيه المجتمع الدولي موجوداً في كوسوفو بقوام كاف.

ويجب أن تمضي عملية تحديد مركز الإقليم قدماً بحذر. ويجب أن تتكاتف الأطراف جميعها، وأن تبقى معاً - في جميع مراحل عملية تحديد المركز. ويجب أن تتسم النتيجة النهائية بالاستقرار والاستدامة. ولا ينبغي تحديد مواعيد نهائية مصطنعة. وحالما تبدأ العملية، فلا ينبغي أن تتوقف ولا بد من الوصول بها إلى النهاية.

وسوف يتعين على المجتمع الدولي أن يتحلى بالقوة ليمضي بعملية تحديد مركز الإقليم في المستقبل إلى الأمام. وقد اضطلعت الأمم المتحدة بعمل يتسم بالمصداقية ويثير الإعجاب في إنجاز ولايتها في ظروف صعبة. ولكن فعاليتها في كوسوفو تتضاءل باطراد. ذلك أن كوسوفو تقع في أوروبا حيث توجد منظمات إقليمية قوية. وسوف يتعين، في المستقبل، أن تضطلع هذه المنظمات، وخاصة الاتحاد الأوروبي، بأبرز الأدوار في كوسوفو. وسوف تتوفر لها الفعالية المطلوبة وسوف يكون بمقدورها أن تقدم تصورات في إطار عملية التكامل الأوروبي.

وينبغي أن يصاحب عملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل إعلان صريح من جانب المجتمع الدولي بأنه عازم على البقاء ودعم هذه العملية وكذلك نتائجها. وينبغي للاتحاد الأوروبي أن يعزز وجوده في المدى القريب، على أرض الواقع. وحينما يتم تحديد المركز، فيتوقع أن يضطلع الاتحاد الأوروبي بدور أبرز، وخاصة في مجالي الشرطة والقضاء. وفي رصد عملية المعايير ودعمها. وعلى منظمة حلف شمال الأطلسي أن تواصل وجودها. ومساهمة الولايات المتحدة في قوة كوسوفو أساسي، ليكون ذلك إعلاناً صريحاً لاستمرار مشاركتها. ولنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أصول قيمة في هذا الصدد، لما لديها من

تجربة وخبرة ميدانية. وسيظل وجودها ضروريا. فينبغي النظر في تعيين ممثل سام أو القيام بأي ترتيبات أخرى تكون راسخة الجذور في الاتحاد الأوروبي، وبمشاركة مستمرة من المجتمع الدولي الأوسع نطاقا. ويمكن القيام بترتيبات في إطار سلطات بون في المجالات ذات الصلة بالمسائل المشتركة بين الطوائف الإثنية.

ومن شأن وضع خارطة طريق لدمج كوسوفو في الهياكل الدولية أن يضعها أمام توقعات حقيقية بالنسبة للمستقبل. وينبغي أيضا تزويد بلغراد بحوافز لإدماجها في إطار التعاون الأوروبية - الأطلسية. ويمثل قرار الاتحاد الأوروبي بدء مفاوضات مع صربيا والجبل الأسود بشأن اتفاق تثبيت الاستقرار والارتباط خطوة هامة في هذا الصدد.

وتحديد مركز كوسوفو في المستقبل يشكل في ذاته تحديا كبيرا. فيجب أن يبدل المجتمع الدولي قصارى جهوده لضمان ألا ينتهي إلى الفشل مهما كان الوضع الذي يؤول إليه. والدخول في عملية تحديد لمركز مستقبلا لا يعني الدخول في آخر مراحل، بل يعني الدخول في المرحلة التالية للوجود الدولي.

مقدمة

١ - في أعقاب تقريركم عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥ (S/2005/335 و Corr.1)، طلبت مني الاضطلاع باستعراض شامل للحالة في كوسوفو بالاستناد إلى الاختصاصات المرفقة. وهذا الاستعراض واسع النطاق ويركز الاهتمام على ما إذا كانت الظروف الراهنة تسمح بالشروع في عملية تحديد مركز كوسوفو المستقبلي والاضطلاع بها. وسعت أيضا إلى الاستفادة مما أسهم به الاستعراض الشامل لتعزيز إحراز تقدم في الميدان والمساهمة في تهيئة بيئة مؤتية لدفع عجلة العملية السياسية.

٢ - ومن بين كل ما اخترناه، أود بصورة خاصة أن أركز على الأيام العشرة التي قضيناها متنقلين في جميع أنحاء كوسوفو حيث التقينا بأكثر عدد ممكن من الناس في العديد من المدن والبلدات والقرى الصغيرة. وبينت لنا هذه الرحلة ما لم يكن ممكنا أن يبينه عقد اجتماعات في بريشتينا: كيف يعيش الناس في كوسوفو، والمشقات التي تصادفهم وآمالهم ومخاوفهم بالنسبة للمستقبل. وبغية التوصل إلى فهم كاف للوضع في الميدان والبيئة السياسية المعقدة، قمت مع فريقتي باتصالات واسعة النطاق مع الزعماء السياسيين في بلغراد وبريشتينا؛ وقادة جميع الطوائف في كوسوفو؛ وممثلين رفيعي المستوى للأعضاء في مجلس الأمن، وللدول الأعضاء الهامة، لا سيما دول فريق الاتصال والبلدان المجاورة الإقليمية، والمنظمات الإقليمية (الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومجلس أوروبا) وممثلي البعثة والأمم المتحدة في الميدان؛ ومقر الأمم المتحدة. وأود أن أعرب عن تقديري العميق لروح الانفتاح والسخاء التي تحلى بها جميع متحدثينا وللدعم الذي قدمته لنا البعثة.

٣ - وتمثل الاعتبارات والتوصيات الواردة أدناه أفضل ما خلصت إليه من حكم على المرحلة التي وصلنا إليها وعلى كيفية التصرف اعتبارا من الآن وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السياق

٤ - ينبغي بالطبع النظر إلى السياق السياسي الراهن في ضوء التغيرات الهائلة التي تلت نهاية الصراع في عام ١٩٩٩. في ذلك الوقت، عاد مئات الآلاف من ألبان كوسوفو إلى كوسوفو وشرعوا في إعادة بناء حياتهم. وكان معظم صرب كوسوفو قد فروا من منازلهم. وكانت كوسوفو مجتمعا تهيمن عليه المعاناة والدمار بالنسبة لجميع الطوائف. وكان الاقتصاد

منهارا تماما. وانعدمت المؤسسات الديمقراطية. ووضعت المقاطعة تحت إشراف إدارة دولية وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

٥ - ومنذ ذلك الوقت، بدأت عملية تعمير شاملة. فأعيد بناء المنازل. وأنشئت مؤسسات جديدة تغطي جميع جوانب المجتمع. وفي ظل ظروف صعبة، بدأت عملية إنعاش الاقتصاد. وتمت إقامة نظام ديمقراطي جديد من العدم في مقاطعة لم يكن لها تقاليد ديمقراطية عريقة. وتحاول مؤسسات كوسوفو الناشئة التصدي لتحديات إقامة إطار قانوني سليم وتوفير الخدمات والأمن لمجمل السكان. وبغية التوجيه والمساعدة في تعمير وتنمية كوسوفو، تم الأخذ بألية استعراض المعايير في عام ٢٠٠٣. وكان الهدف من هذه المبادرة مساعدة كوسوفو في إحراز تقدم يسمح بالشروع في عملية تحديد مركزها مستقبلا. إلا أنه كان ينظر إلى المجتمع الدولي بصورة متزايدة على أنه يعتمد إلى الإبقاء على الوضع القائم وأنه غير مستعد لمعالجة هذه المسألة الحساسة. وكان هناك إحساس متزايد بالإحباط والركود.

٦ - وترتبت على إنهاء الصراع في عام ١٩٩٩ آثار عميقة في العلاقة القائمة بين مختلف الطوائف في كوسوفو، لا سيما ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو. فاعتبارا من عام ١٩٨٩، كانت سلطات بلغراد ممسكة بزمام الحكم. وكان صرب كوسوفو يعيشون في ظل سيطرة بلغراد على المقاطعة. وبعد انتهاء الصراع في عام ١٩٩٩، وجد صرب كوسوفو أن السلطة أخذت تنتقل إلى المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي التي تهيمن عليها الأغلبية وكان لهذا التغيير المفاجئ وقع كبير، من الناحيتين النفسية والسياسية على الأغلبية وعلى طوائف الأقليات.

٧ - أما اليوم، فإن ألبان كوسوفو يشعرون بقدر أكبر من الثقة بالذات وهم مصرون على فرض أنفسهم في الإقليم. ومن الطبيعي أنهم يسعون إلى تكوين هوية تجعلهم الأغلبية الحاكمة من السكان. وتقوم هذه الهوية إلى حد كبير على أحداث وشخصيات ورموز هي مثار خلاف وكثيرا ما تتعارض مع هويات صرب كوسوفو والطوائف الأخرى. بالطبع، هذه ظاهرة يشهدها العديد من المجتمعات في حالات ما بعد الصراع. وإلى جانب إصرار ألبان كوسوفو الحديث العهد على فرض أنفسهم لا يزال هناك شعور بعدم القدرة على معرفة ما قد تقوم به بلغراد لمنعهم من تحقيق تطلعاتهم السياسية. فهم يرون صرب كوسوفو كأدوات في يد سلطات بلغراد وبالتالي كجزء من الخطر الذي لا يزال يهدد مستقبلهم.

٨ - مقابل ذلك، يحاول صرب كوسوفو الحفاظ على هويتهم. إذ أنهم يتعرضون للضغوط بالنسبة لعناصر هامة من هذه الهوية مثل لغتهم وثقافتهم وتراثهم الديني، فضلا عن

بقائهم الاقتصادي. وهناك طوائف صغيرة يتم تهميشها بصورة متزايدة - سياسيا واقتصاديا وثقافيا. وفي بعض الحالات، يتم استيعابها.

٩ - وقد أدى الإحساس بالركود والعلاقة المتوترة بين ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو إلى اندلاع العنف في آذار/مارس ٢٠٠٤. ودل على ضرورة معالجة العلاقات بين الأعراق معالجة جدية وعلى الطابع الملح لضرورة زيادة الوعي بالمنظور السياسي. فلا يمكن للمجتمع الدولي أن يستمر في اتباع سياسة ينظر إليها على أنها سياسة الوضع الراهن.

١٠ - وفي التقرير المقدم إليكم في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/2004/932) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤)، قدمت خارطة طريق بغية الانتقال من فترة الركود السياسي إلى عملية سياسية أكثر نشاطا. وتضمنت خارطة الطريق موجزا لاستراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق زخم سياسي يؤدي إلى الشروع في عملية تحديد الوضع مستقبلا. واستندت إلى الاقتناع بأنه ليس من الممكن مواصلة تأخير معالجة مسألة وضع كوسوفو المستقبلي. إذ أن المخاطر التي قد تنشأ عن الاستمرار في سياسة "الانتظار للوقوف على النتائج" في سياق الشعور المتزايد بالإحباط السياسي والاقتصادي والاجتماعي قد تكون أكبر بدرجة ملحوظة من المخاطر المتصلة بعملية تحديد مركز كوسوفو مستقبلا.

١١ - والهدف من هذا التقرير توفير تقييم شامل للوضع السياسي بعد مضي سنة واحدة وهو ينظر عن كثب في توقعات عملية تحديد الوضع المستقبلي. وبغية معرفة ما إذا كان قد حان وقت الشروع في هذه العملية، يجب القيام بعملية تقييم واسعة النطاق للحالة في كوسوفو، مع تخطي تطبيق المعايير. ويجب أن تشمل هذه العملية الاعتبارات المتصلة بتطورات أكثر عموما في كوسوفو وبالمنطقة بحد ذاتها وبعمل المجتمع الدولي. وتتمثل المسألة الحيوية فيما إذا كان الرشد والاستعداد السياسيان متوفرين للشروع في هذه العملية أو فيما إذا كان اتخاذ قرار كهذا لا يزال سابقا لأوانه.

١٢ - ثمة تطورات جديدة ونشطة في كوسوفو حاليا. وتمثل عملية تنفيذ المعايير جزءا هاما من هذا الوضع النشط. فقد نشأ عنها إحساس بوجود زخم وهو ما لم يكن متوفرا لسنوات عدة. إلا أن أهداف عملية تنفيذ المعايير طموحة. ولا يمكن بلوغها خلال فترة قصيرة من الوقت. وتم التركيز على ذلك في التقرير المؤرخ ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤ المشار إليه أعلاه. وستطلب عملية تنفيذ المعايير بذل جهود دائمة وأكيدة تشمل وتتخطى عملية تحديد وضع كوسوفو مستقبلا. وقد تؤدي التوقعات غير الواقعية إلى ترسيخ الإحساس بالركود في المجتمع بدلا من إحراز تقدم. وقد تشجع التزعة إلى تحويل عملية تنفيذ المعايير إلى ممارسة "مظهرية بحت" على حساب تحقيق نتائج على أرض الواقع.

١٣ - وفي الوقت نفسه، فإن الاضطلاع بعملية تحديد المركز المستقبلي لكوسوفو دون إحراز القدر الكافي من الجهود في تنفيذ المعايير قد يؤثر سلبا في الجهود الرامية إلى تعزيز احترام سيادة القانون، مما من شأنه أن يؤثر على جميع سكان كوسوفو، بغض النظر عن انتمائهم الإثني. وهذه العملية قد تعرض للخطر الشديد طوائف الأقليات في كوسوفو وتهدد الطابع المتعدد الأعراق لكوسوفو. وإن انتشار عدم الاستقرار داخليا في كوسوفو سيجعل تحديد وتنفيذ عملية مستدامة لتحديد المركز المستقبلي أكثر صعوبة.

١٤ - وقد بذل المجتمع الدولي مجهودا هائلا إسهاما في عملية تنفيذ المعايير. وأشرك زعماء كوسوفو في جهود مشتركة وواسعة القاعدة. وأنشئت هياكل داخل حكومة كوسوفو لتيسير عملية تنفيذ المعايير أصبحت مصب أنشطتها ونشأت عنها ثقافة ديمقراطية محسنة.

١٥ - والعديد من الأطراف المعنية من جميع الطوائف ملتزمة بتحقيق نجاح عملية المعايير. وهي تطمح إلى إيجاد مجتمع ذي منظور أوروبي قائم على الحكم الجيد وسيادة القانون. وهناك أيضا ما يحفز ألبان كوسوفو عموما إلى دخول عملية تحديد المركز المستقبلي لكوسوفو. إلا أن ثمة نزعة لديهم إلى اعتبار عملية تنفيذ المعايير ممارسة مفروضة عليهم من الخارج وهم مضطرون إلى الاضطلاع بها بغية بلوغ مرحلة تحديد مركز كوسوفو. وكثيرا ما لا يتوفر الدعم الحقيقي لمبادئها وأهدافها الأساسية. وبالتالي، فإن الدعم الشفوي القوي لعملية تنفيذ المعايير لم يترجم بما فيه الكفاية إلى التزام عميق بتحقيق نتائج محددة. وهذا ينطبق على الزعماء السياسيين داخل الحكومة وخارجها. فالافتقار إلى حوافز واضحة من جانب بريشتينا ينعكس على صعيد البلديات. وكثيرا ما يكون التقدم نتيجة ضغوط دولية لا التزاما محليا.

١٦ - وتنفيذ المعايير عملية معقدة ومتعددة الجوانب. ففي تقرير العام الماضي، تم التشديد على وجوب ألا تتحول إلى عملية تقنية وبيروقراطية، بل إلى ممارسة سياسية تهدف إلى إحداث وقع ما. وهذه المسألة ما زالت مدعاة قلق. فمن الضروري كفالة ألا تستوعب العملية ذاتها قدرا من الاهتمام والطاقة يحول الانتباه عن الوقع الذي ينبغي إحداثه في حياة الناس. ويجب أيضا أن تسمح بتوجيه الاهتمام نحو مجالات حرجية حيث توجد اختناقات في أي مرحلة من العملية. وثمة حاجة إلى نهج جامع حيث يدعم كل معيار المعايير الأخرى وحيث تقاس جميعها في هذا السياق العريض.

التحديات

بناء الأساس المؤسسي

١٧ - إن المؤسسات ذات الأداء الجيد شرط مسبق لتحقيق مجتمع ديمقراطي واقتصاد سليم ولكفالة احترام سيادة القانون. وعقب انتهاء النزاع في عام ١٩٩٩، حدث فراغ مؤسسي تام في كوسوفو. أما اليوم فقد أقيمت مجموعة متكاملة من المؤسسات الجديدة. ويمثل ذلك إنجازا هائلا. وأنشئت مؤسسات تنفيذية وتشريعية وقضائية وغيرها من المؤسسات على الصعيدين المركزي والمحلي. ومن المقرر إنشاء وزارات جديدة في وقت لاحق من هذا العام. ويتشكل تدريجيا قطاع الخدمة المدنية. وخلال الفترة الأخيرة، جرى نقل عدد كبير من الصلاحيات. وأضحى الزعماء المحليون بمسكون تدريجيا بزمam أمور مؤسستهم. وتحسن مستوى الديمقراطية في مدة زمنية وجيزة. وعلاوة على ذلك، أُحرز تقدم كبير فيما يتعلق بوضع إطار قانوني مستدام. وتميز العمل التشريعي للجمعية والحكومة وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بطموحه، وشمل مجالات أساسية تمس الحياة العامة والاقتصاد.

١٨ - وحقت انتخابات الجمعية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ نجاحا كبيرا كذلك. وكانت تلك الانتخابات حرة ونزيهة وشفافة، ومثلت أول انتخابات تنظمها أساسا سلطات كوسوفو. وعقب الانتخابات، كان بروز معارضة قوية في مواجهة الائتلاف الحاكم بمثابة محك جديد لنضج الجمعية. وكان يتعين على الجانبين، وعلى زعامات الجمعية، أن تتكيف مع أدوارها الجديدة، وهي ممارسة تبيّنت صعوبتها. فالثقافة البرلمانية لم ترسخ بعد. ومع ذلك، شهد عمل جمعية كوسوفو تحسنا مطردا.

١٩ - وتؤدي النزعة القوية لدى السياسيين لاعتبار أنفسهم خاضعين للمساءلة من أحزابهم السياسية لا من الجمهور الذي يخدمونه إلى إضعاف تطور المؤسسات الجديدة. فالأحزاب السياسية تميل إلى اعتبار المؤسسات الجديدة والخدمة المدنية مجالات تدخل في دائرة "نفوذها". وبالتالي تتم التعيينات بشكل متكرر على أساس الانتساب السياسي أو الانتماء لمجموعة معينة بدل أن تستند إلى الكفاءة. ويساور العديد من العاملين في الخدمة المدنية قلق إزاء هذا العجز عن التمييز بين السلطات السياسية والخدمة المدنية، وإزاء ما لذلك من أثر يعوق نشوء إدارة مستدامة ومستقرة. وقد وضعت آليات المساءلة أساسا لمعالجة أوجه الخلل وكفالة اتباع التشريعات والإجراءات القائمة. غير أنها لا توفر الحماية المناسبة. وتوجد أيضا أدلة كافية على عدم احترام اللغة الصربية كما ينبغي بوصفها اللغة الرسمية الثانية للمؤسسات المؤقتة.

٢٠ - وخلال السنوات الخمس الماضية، أنشأت كوسوفو أيضا نظامين شاملين للتعليم والرعاية الصحية، بالإضافة إلى خدمات عامة أخرى. وتكتنف الخدمات المقدمة عيوب نوعية جسيمة. ويتسم مستوى الخدمات الطبية بضعفه، حيث يقترب في بعض الحالات من المعايير الموجودة في البلدان النامية. وثمة حاجة ملحة لتحديث النظام التعليمي وعدم تسييسه. لكن تقديم الخدمات حاليا في معظم مناطق كوسوفو يمثل إنجازا كبيرا.

٢١ - واختار صرب كوسوفو البقاء خارج المؤسسات السياسية المركزية وتعهد هياكل موازية للخدمات الصحية والتعليمية. ووجهت نداءات عديدة، دون نتيجة، إلى ممثلي صرب كوسوفو من أجل العودة إلى المؤسسات السياسية المركزية. ويتصل ذلك أولا وقبل كل شيء بالجمعية، لأن المشاركة في حكومة يشكلها حزبان لألبان كوسوفو، يحدوهما هدف معلن هو استقلال كوسوفو، قد يكون أكثر إثارة للجدل. ويخشى صرب كوسوفو أن يصبحوا عنصر تزيين في أية مؤسسة سياسية ذات مستوى مركزي، دونما أية قدرة على جني نتائج ملموسة. ويمكن تفهم هذا التخوف، إلا أن ألبان كوسوفو لم يفعلوا شيئا لتبديده. ومع ذلك، فإن مصالح صرب كوسوفو بوجه عام ستستفيد أكثر إذا عاد ممثلوهم إلى الجمعية. ويمكن لأحزاب ألبان كوسوفو أن تنعش هذه العملية بأن تعلن بوضوح أنها ستحترم صرب كوسوفو والأقليات الأخرى باعتبارها أصواتا تعبر عن شواغل مشروعة بدلا من اعتبارها عددا محدودا من الأصوات الانتخابية التي يمكن تجاوزها عدديا بسهولة. وقد ساهم الموقف السلي للسلطات في بلغراد، بما في ذلك عدم دعمها مشاركة صرب كوسوفو في انتخابات عام ٢٠٠٤، بشكل كبير في غياب صرب كوسوفو عن المؤسسات السياسية المركزية. وقد حان الوقت لكي تتخلى بلغراد عن هذا الموقف. وفي واقع الأمر، لو حدث أن شارك صرب كوسوفو في هذه الانتخابات لأمكنهم، عن طريق مقاعد محجوزة وأخرى تحددها الانتخابات، التأثير في المناقشات العامة الدائرة في الجمعية وحتى في تشكيل الحكومة.

٢٢ - وتتسم أعداد صرب كوسوفو وأعداد الأقليات الأخرى في الهياكل الإدارية للمؤسسات المؤقتة بأنها ضئيلة أيضا. وينطبق هذا الحال بوجه خاص على الوظائف الإدارية العليا. ويُنظر إلى توظيف الأقليات في الكثير من الأحيان باعتباره مسألة ملء حصة محددة أكثر منه فتح المجال لمشاركة ذات مغزى. ومن الواضح أن ألبان كوسوفو مدعوون لزيادة جهودهم لإيجاد خدمة مدنية متعددة الأعراق. غير أنه يجب أيضا على صرب كوسوفو والأقليات الأخرى أن يبرهنوا على رغبتهم في الترشح لمناصب في الهياكل الحكومية وأن يتهيئوا لتأدية دور نشط.

٢٣ - وتُمول الهياكل الموازية لخدمات الصحة والتعليم الموجودة في المناطق التي يسكنها صرب كوسوفو أساساً من الحكومة الصربية. وتواصل وجود هذه الهياكل دليل سياسي على انعدام الثقة بين الطائفتين وتجسيد لذلك. أما بالنسبة لبلغراد، فهو عنصر من عناصر التأثير السياسي. وتشبه مشكلة الهياكل الموازية المطروحة حالياً في كثير من جوانبها مسألة الهياكل الموازية لألبان كوسوفو قبل عام ١٩٩٩. وتلك الهياكل هي اليوم الطريقة الواقعية الوحيدة لكفالة تقديم خدمات مناسبة لصرب كوسوفو. وسيطلب حل مشكل الهياكل الموازية حوافز جادة وعملية من الحكومة وابتعاد جميع الأطراف عن تسييس المسألة. وهو مشكل لن يتسنى حله على الأرجح إلا في إطار عملية تدرج ضمن وضع يحدد مستقبلاً.

٢٤ - ويتفاوت عمل مؤسسات كوسوفو الجديدة كثيراً. وثمة افتقار كبير للتجربة والخبرة. ويجب بالتالي أن يسير بناء المؤسسات الجديدة ونقل الصلاحيات إليها جنباً إلى جنب مع الدعم الدولي المركز الرامي إلى بناء القدرات. وقد اتسمت الجهود الدولية بالتقطع، على غرار كثير من الحالات بعد انتهاء الصراع، وحركتها مبادرات قصيرة الأجل من الخارج بدل أن تدفعها المتطلبات الطويلة الأجل النابعة من داخل المؤسسات. وتقوم الحكومة في الوقت الراهن بإعداد برنامجها الخاص المتعلق ببناء القدرات كخطوة نحو تحقيق مزيد من الإمسك بزمam هذه العملية. غير أن تنامي حس التملك المحلي لن يحد من الحاجة إلى الدعم الدولي. وسيطلب بناء القدرات منظوراً أطول أجلاً. ومن شأن حسن تسيير الجامعة وعدم تسييسها أن يوفر إسهاماً قيماً وطويل الأجل لبناء القدرات.

٢٥ - وفي أثناء تحول فيلق حماية كوسوفو عن ماضيه المثير للجدل، واصل تحسين أداء مهمته كهيئة للطوارئ المدنية. ويعود الفضل الكبير في جهود الفيلق لتحقيق المستوى المطلوب إلى قيادته. وأضحى الفيلق مؤخراً أكثر مهنية. ويقدم الفيلق المساعدة في جهود إعادة البناء كما شرع في توظيف أعضاء من الأقليات، وهو مسعى في غاية الصعوبة. وما زال انعدام الثقة في الفيلق أمراً متأصلاً، ولا سيما في صفوف صرب كوسوفو. والمسألة الأساسية فيما يتعلق بالفيلق هي أصله وتطلعات العديدين إلى احتمال تأديته لدور في المستقبل. ونظراً للحساسية التي تحيط بالمسألة، سيتعين معالجتها في إطار عملية تدرج ضمن الوضع المقبل وعلى ضوء المتطلبات المقبلة لكوسوفو.

التحديات الاقتصادية

٢٦ - تؤثر الحالة الاقتصادية الحالية في كوسوفو بشدة وبشكل سلبي على نشوء مؤسسات مستدامة وعلى نوعية الخدمات. وتظل الحالة الاقتصادية اليوم هشة. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، إلا أن العديد من السكان يعيشون في الفقر ويقتى معدل البطالة مرتفعاً.

وتطول هذه الحالة أغلب السكان. ولكن الأقليات، ولا سيما الفئات الضعيفة، تتأثر على نحو غير متناسب مع عدد أفرادها.

٢٧ - وأحد أكثر جوانب الحالة الاقتصادية إثارة للقلق هو تنبؤات الدخل العام لعام ٢٠٠٦. واستنادا إلى التقديرات الحالية، سيبلغ الدخل العام حداً أقل كثيراً عن المستوى المناسب لتغطية التكاليف المتكررة والاستثمارات اللازمة. ويمكن توقع حصول عجز كبير في الميزانية. ويجب على الحكومة الآن أن تتخذ إجراءات لوضع نظام محسن لتحصيل الضرائب وفواتير الخدمات، وإدماج الاقتصاد المستتر في الإطار الشرعي. ومن شأن هذه الجهود أن تزيد الدخل العام وتخفض الاعتماد على المساعدة الدولية.

٢٨ - ويعتبر قطاع الطاقة أحد أكثر الأصول وعدا في الأجل الطويل في كوسوفو، وهو أيضاً أحد التحديات المسببة لمناخ جمة في كوسوفو. فشركة الكهرباء هناك تعاني من تكنولوجيا متهاكة، وانقطاعات في الطاقة الكهربائية، وافتقار بالغ في الدخل المتأتي من المستهلكين. وفي فصل الشتاء الماضي، قُطع التيار الكهربائي عن عدد من القرى بسبب عدم تسديد المستحقات على المستهلكين. وفي هذا الشتاء، قد تحدث حالات مشاهمة ينقطع فيها التيار الكهربائي. ومع ذلك، لا يمكن تصوير هذا على أنه مشكلة بين العرقيات المختلفة. فكل المجتمعات المحلية سوف تتأثر بذلك.

٢٩ - وهناك أيضاً تطورات إيجابية هامة، فعندما انتهى الصراع المسلح في سنة ١٩٩٩، كان هناك افتقار كامل تقريباً إلى الهياكل الاقتصادية والتشريعات. واليوم، جرى إنشاء هذه الهياكل. وتوجد تشريعات جديدة في كثير من المناطق الأساسية. فإنشاء هيئات تنظيمية واستمرار تطوير القطاع المصرفي يعتبران من الإنجازات التي تساهم في تنمية اقتصادية ممكنة. وقد قامت وزارة جيدة الأداء هي وزارة المالية والاقتصاد - بالتعاون مع خبراء دوليين ومحليين - بوضع إطار لإدارة اقتصاد حديث. كما أن خطة كوسوفو للتنمية عندما تكون جاهزة، ستوفر للإقليم أداة قيمة يسترشد بها المستقبل الاقتصادي.

٣٠ - واليوم، فإن عملية الخصخصة قيد الإعداد بعد فترات طويلة من التأخير. وتتوقع وكالة كوسوفو الاستثمارية أن نسبة ٩٠ في المائة من قيمة المؤسسات المملوكة ملكية عامة ستؤول إلى القطاع الخاص بحلول فصل الربيع القادم. وهذه العملية يمكن أن يكون لها أثر مباشر وإيجابي على الاقتصاد في كوسوفو، نظراً لأن الكثير من هذه المؤسسات المملوكة ملكية عامة كانت عاطلة. ومعظم المؤسسات التي يجري خصخصتها يستولي عليها ألبانيون من كوسوفو يعيشون في هذا الإقليم أو يقيمون في الخارج. ويساور كبار المسؤولين الحكوميين شعور بالقلق لأن كثيراً من الاستثمارات لن تؤدي إلى نشاط تجاري إنتاجي.

فهناك احتمال باستخدام عملية الخصخصة لأغراض غسيل الأموال. وفضلا عن ذلك، من الأهمية أن تؤخذ في الحسبان آثار هذه العملية على مختلف الجماعات العرقية. فقد تؤدي عملية الخصخصة إلى تمييز في فرص العمل على غرار الانتماءات العرقية وتؤثر في الاستدامة الاقتصادية للمجتمعات المحلية الخاصة بالأقليات. وهذه العملية لا بد وأن تمضي للأمام، ولكن بطريقة تضمن مصالح الأقلية من السكان أثناء عملية الخصخصة وما بعدها. وإشراك بلغراد مشاركة بناءة بدرجة أكبر في عملية الخصخصة سوف تعزز هذا الهدف.

٣١ - وتوجد لدى كوسوفو أيضا موارد طبيعية قيّمة وغير مستقلة، وخصوصا احتياطات الليغنيت وغير ذلك، إلى جانب إمكانيات زراعية هامة. ومع تحسّن التكنولوجيا والمرافق الأساسية، يمكن أن تحول احتياطات الليغنيت كوسوفو إلى مُصدّر للطاقة في منطقة تفتقر إلى الطاقة. كما أن حل المشاكل المرتبطة بحقوق الملكية سوف تيسّر الاستخدام الإنتاجي للأراضي غير المزروعة، مما يمكن كوسوفو من الحدّ من وارداتها العالمية الحالية غير المقبولة من المنتجات الزراعية.

٣٢ - وعموما، فإن الموقف الاقتصادي يتسم بمشاكل خطيرة في الأجل القصير، بيد أنه ينطوي أيضا على احتمالات إيجابية مرتقبة في الأجل الأطول. فإذا ما انطلقت عملية خاصة بالوضع المستقبلي، فإن هذا سيكون له بالتأكيد أثر إيجابي على اقتصاد كوسوفو. فهذا سيخلق تفاؤلا جديدا وثقة جديدة بالمستقبل. ومع تحديد الوضع المستقبلي لكوسوفو، سوف ينشأ أساس أمتن للاستثمارات والقروض والتعاون مع الجهات الفاعلة الدولية. بيد أن سلطات كوسوفو عليها أن تتفهم أنها لا تستطيع الاعتماد على المجتمع الدولي في حل مشاكلها. إذ يجب على هذه السلطات أن تتخذ خطوات لضمان التصدي لجوانب القصور، وعلى سبيل المثال، ما يتعلق منها بتعزيز الدخل العام. وفضلا عن ذلك، فإن الاستثمارات والتكامل لن تعتمد على الوضع المستقبلي فحسب بل إنها ستعتمد على وجود كوسوفو مستقرة وقابلة للتنبؤ بأحوالها، وتحترم سيادة القانون.

تعزيز احترام سيادة القانون

٣٣ - تتأثر سيادة القانون بقوة المؤسسات والقدرة الاقتصادية على البقاء. وتعتمد سيادة القانون أيضا على وضع إطار قانوني، يحرز فيه تقدم ذو شأن. ويتجسّد التحدي الأساسي الآن في الافتقار إلى القدرة والاستعداد لإنفاذ التشريعات على جميع المستويات. ويعتبر احترام سيادة القانون غير راسخ بشكل وافي ولا تعتبر الآليات اللازمة لإنفاذ سيادة القانون متطورة بالشكل الكافي.

٣٤ - وتتولى دائرة شرطة كوسوفو - وهي أكثر المؤسسات في كوسوفو تعدادا في العرقيات - بشكل تدريجي مهام جديدة وأكثر إلحاحا. وفي ربوع كوسوفو، نُقلت المسؤولية عن عمليات الإقليم إلى دائرة شرطة كوسوفو، مع وجود الشرطة الدولية التي تقوم بدور المراقبة. وتزايد درجة احترام السكان للأعمال التي اتخذتها دائرة الشرطة فيما يتعلق بالمخالفات الشائعة للقانون داخل مجتمع عرقي واحد. أما الجرائم ذات الطابع الأشد وطأة أو ذات الأبعاد العرقية، فيبقى من الصعب على دائرة الشرطة التصدي لها.

٣٥ - ويعتبر نظام العدالة في كوسوفو عموما أضعف المؤسسات فيها. فنظام العدالة المدنية يعتبر من الشواغل الهامة، مع تزايد كمّ القضايا المتأخرة التي تبلغ الآن عدة عشرات من الآلاف. وهذا يؤثر على كل شخص في كوسوفو، حيث يعمل على تدني احترام سيادة القانون ويُسهّم في ظهور مناخ الإفلات من العقاب. وكثير من القضايا يتعلق بمطالبات من الأقليات خاصة بالملكيات.

٣٦ - وقد ثبت أن مكافحة الجريمة الخطيرة، بما في ذلك الجريمة المنظمة والفساد هي من الصعوبات التي تواجه دائرة شرطة كوسوفو ونظام العدالة. فالمعوقات ترجع إلى تضامن الأسرة أو العشيرة، وتخويف الشهود إلى جانب تخويف المسؤولين عن إنفاذ القانون والموظفين القضائيين. أما بخصوص الجريمة التي تدخل فيها العرقيات، فإن سجل إنفاذ القوانين يتسم أيضا بالضعف. فنادرا جدا أن يمثل مرتكبو الجرائم الخطيرة أمام العدالة. وهناك جرائم أخرى - مثل سرقة الماشية والمعدات الزراعية التي تمتلكها الأقليات، فضلا عن الاستغلال غير المشروع للأراضي الزراعية - إذ قلما يلاحق أحد قضائيا في هذا الشأن. وهذا يعزز الشعور بأن المجرمين يستطيعون ممارسة نشاطهم مع الإفلات من العقاب.

٣٧ - وقد اتسمت الجريمة المنظمة والفساد بأنها أكبر الأخطار التي تهدد استقرار كوسوفو والقدرة على استدامة مؤسساتها. ومما يُذكر أن بعض القضايا البارزة الملامح التي تتعلق بالجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص والمخدرات قام المجتمع الدولي بالتحقيق فيها وأحضر الجناة للمثول أمام العدالة. وهذه القضايا الفردية تؤكد أن الجريمة المنظمة تمثل تهديدا خطيرا لكوسوفو.

٣٨ - أما الفساد فهو ظاهرة واسعة الانتشار في كوسوفو، بيد أنه يصعب تقدير مستواها. ففي مناطق معينة، مثل دائرة الجمارك، بُذلت جهود جدية لمكافحة الفساد المؤسسي بوضع نظم فعّالة للمساءلة. ولم تتخذ الحكومة الإجراءات الإدارية والتشريعية الضرورية لمكافحة وضع الفساد في المؤسسات المؤقتة. ويوجد قانون لمكافحة الفساد، بيد أن إنشاء وكالة لمكافحة الفساد يتأجل. وتتصف الإجراءات بأنها بطيئة وتخلو من شعور مقنع بالالتزام.

وعلى مدى السنوات الست الماضية، حاولت الشرطة الدولية ووكلاء النيابة وموظفو الاستخبارات التصدي للفساد، دون جدوى، تجاوز القشرة السطحية في مشكلة الفساد. وقد ساهم تضامن العشائر، والتزام الصمت وافتعال السكوت، والمشاكل اللغوية، والمؤسسات المحلية المسؤولة عن إنفاذ القوانين، التي لا تتوفر لديها الخبرة، كلها ساهمت في هذا الإخفاق. ويمكن إحراز تقدم في هذا المجال من خلال المجتمع الدولي ومن المسؤولين الملتزمين التزاما كاملا في كوسوفو. يمكن أن يكون لهذه الجهود أثر هام وأن تظهر استعدادا للتصدي لهذه الجرائم.

٣٩ - وتعتبر شرطة كوسوفو وسلطاتها القضائية مؤسسات هشة. ولهذا، ينبغي النظر في نقل الاختصاصات في هذه المجالات بحذر كبير. وينبغي وضع وزارة للعدل ووزارة للداخلية تحت قيادة أفراد يتمتعون بدرجة عالية من الثقة في جميع المجتمعات المحلية وفي جميع الأحزاب السياسية. ومن الصعب العثور على هؤلاء الأفراد. ففي مجتمع منقسم على نفسه انقسامًا عميقًا ولا يزال يحاول الاستفاقة من صدمات ما بعد الصراع، يمكن اعتبار أن هاتين الوزارتين تخضعان لسيطرة حزب سياسي واحد أو جماعة عرقية واحدة. ولن يفلح نقل الاختصاصات في مثل هذه المجالات الحساسة دون وجود سياسة صارمة للرقابة والتدخل وفرض الجزاءات. فالتركيب العرقي متعدد في دائرة شرطة كوسوفو وتنصف الثقة التي تتمتع بها بأنها هشة. ويمكن لنقل الاختصاصات في هذا المجال أن يكون له أثر طارد لدى دائرة شرطة كوسوفو، مما يجعل من الصعب عليها أن تحافظ على تكوينها المتعدد الأعراق. وهذا التحدي سيتفاقم في فترة قد تضع فيها محادثات الوضع المستقبلي المحتمل طابعها المتعدد الأعراق تحت الضغط.

٤٠ - وفي ضوء القيود الخاصة بنظام الشرطة والنظام القضائي، ستكون هناك حاجة إلى استمرار تواجد الشرطة الدولية مع توافر سلطات تنفيذية لها في مجالات حساسة. كما سيتطلب الأمر استمرار وجود قضاة ومدعين دوليين لمعالجة القضايا المتصلة بجرائم الحرب والفساد إلى جانب القضايا الصعبة المتداخلة بين العرقيات. ويعتبر الإجراء المتخذ حاليا فيما يتعلق بتخفيض عدد القضاة والمدعين الدوليين سابقا لأوانه وينبغي إعادة النظر فيه بشكل عاجل. فنتيجة هذه التخفيضات ستكون خسارة أخرى في مصداقية نظام القضاء والثقة فيما بين السكان بوجه عام ومجتمعات الأقليات بصفة خاصة. وليس هناك من مبرر وجيه للاعتقاد بأن القضاة والمدعين المحليين سيتمكنون في المستقبل القريب من أداء الوظائف التي يقوم بها الآن أفراد دوليون.

٤١ - ويلزم أيضا مراعاة الحيلة إزاء مستقبل مدرسة دائرة شرطة كوسوفو. ويعد إنشاء هذه المدرسة أحد أكثر جوانب جهود المجتمع الدولي نجاحا في كوسوفو. ولم يكن الوقت بعد لتغيير الإدارة الدولية لهذه المدرسة. ويجب أن تُدرب قوة الشرطة في بيئة محايدة سياسيا، ويجب أن تبدو بأنها كذلك. وعندئذ فقط يمكن ضمان تركيبة متعددة الإثنيات لدائرة شرطة كوسوفو، سيتعزز مستوى قبولها لدى جميع الطوائف.

٤٢ - ويتطلب تحسين احترام سيادة القانون أيضا تعزيز صكوك حقوق الإنسان. ويمكن للخطوة الحالية الرامية إلى إنشاء فريق استشاري لحقوق الإنسان أن تساهم في تحقيق مزيد من الحماية لحقوق الإنسان. وينبغي النظر أيضا في إمكانية إنشاء فريق خاص معني بحقوق الإنسان للمحكمة العليا.

٤٣ - إن مكتب رد المظالم هو إحدى الأدوات الرئيسية لإعمال حقوق الإنسان في كوسوفو اليوم. وفي ظل مناخ حقوق الإنسان السائد، من المهم تحاشي إضعاف هذه المؤسسة، عندما تُنقل إلى الملكية المحلية ويتعين على المجتمع الدولي ضمان عدم إضعاف ما يتمتع به هذا المكتب حاليا من صلاحيات واختصاصات، كما ينبغي ضمان مصداقيته.

التحدي الذي تطرحه العلاقات بين الطوائف الإثنية

٤٤ - يؤكد القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) على إبقاء كوسوفو مجتمعاً متعدد الإثنيات. وثمة عناصر عدة للتحديات التي تنطوي عليها العلاقات بين الطوائف الإثنية - توفير الأمن، وضمان حقوق الملكية، وتشجيع العودة، وحماية هوية طوائف الأقليات. ومما يؤسف له أنه لم ينجز سوى القليل لوضع أساس لمجتمع متعدد الإثنيات. وينبغي على قادة كوسوفو والمجتمع الدولي اتخاذ خطوات عاجلة لتصحيح هذه الصورة القائمة.

الأمن

٤٥ - وفيما يتعلق بالأمن، ظل الوضع العام مستقرا. ومستوى الجرائم المبلغ عنها، بما في ذلك الجرائم المرتكبة بين الإثنيات، مُنخفض. وبصفة عامة، يولي القادة السياسيون أهمية كبيرة للحفاظ على الاستقرار والأمن. وهم يدركون أن تفجر أعمال العنف سيضر بشكل خطير بسمعة كوسوفو الدولية، وبطموحاتهم السياسية. وقد أصبحت قوة كوسوفو - في إطار قيامها بمهامها لتوفير الأمن بصفة عامة - أكثر كفاءة وقدرة على الاستجابة السريعة في كامل أنحاء كوسوفو. ودائرة شرطة كوسوفو هي الآن أفضل تدريبا وتجهيزا. وعلى الرغم من ذلك، يظل الوضع هشاً - كما اتضح من الأحداث التي شهدتها الأسابيع الماضية.

٤٦ - ويتسم الوضع ميدانيا بأنه معقد ومدعاة إلى القلق - لا سيما بالنسبة لطوائف الأقليات. ويمكن بسهولة أن تكون الإحصاءات مضللة. في حين يبقى مستوى الجرائم ما بين الإثنيات المبلّغ عنها منخفض، فإن هناك حالات كثيرة غير مبلّغ عنها من الحوادث التي تنخفض فيها حدة العنف فيما بين الطوائف الإثنية. ولا تُبين الإحصاءات هذه الحوادث. ويتواتر وقوع أعمال التحرش والنهب، وسرقة الماشية، وحوادث مشابهاة أخرى. ويأتي ذلك بالإضافة إلى انتشار حالات الاستيلاء على الممتلكات بشكل غير قانوني، لا سيما الأراضي الزراعية، التي تجعل من المستحيل الوصول إلى هذه الممتلكات واستخدامها، أو زراعتها، دون التعرض لمخاطر أمنية. فضلا عن ذلك، فإن كوسوفو بلد صغير، حيث سرعان ما تصبح الحوادث التي تقع في جزء من البلاد معروفة في المناطق الأخرى. وفي ظل هذا الوضع، تعاني طوائف الأقليات - لا سيما صرب كوسوفو - من انعدام الشعور بالأمن بشكل يتجاوز مجرد تصور عدم الإحساس بالأمن. وهذا الوضع هو في واقع الأمر مزيج من الحقيقة والتصور. وكي تتسنى مكافحة هذا الوضع، من المهم أن يُحاكم مرتكبو الجرائم بشكل أكثر حزما. وعندما يبقى مرتكبو الجرائم متمتعين بحريتهم، يسود شعور بإمكانية الإفلات من العقاب. وحيثما تتوفر حرية الحركة لمرتكبي الجرائم، يصعب إقناع الضحايا بأنهم يتمتعون بنفس الحرية.

٤٧ - ويعود انخفاض عدد الحوادث الواقعة فيما بين الإثنيات إلى أمور منها أن الأقليات تميل إلى تحاشي الاتصال بالغالبية من أفراد السكان، أو إلى تقليل حجم هذا الاتصال. ويصعب توقع أن يعرض أفراد طوائف الأقليات أنفسهم للخطر ليتحققوا إن كان ما يتهدد حرية حركتهم وأمنهم هو مجرد تصورات أو أنه حقائق. وينبغي للسلطات في بلغراد أن تمتنع عن إبداء التعليقات المهيجة للمشاعر، أو ردود الفعل السابقة لأوانها، لحوادث العنف، عندما تقع. وتساهم التصريحات من هذا النوع أيضا في إيجاد بيئة غير آمنة.

حقوق الملكية

٤٨ - ويتمثل أحد أشد التحديات إلحاحا في ضمان حقوق الملكية، وذلك فيما يتعلق بكفالة قيام مجتمع متعدد الإثنيات حقا، وهذه المسألة تُشكل مسألة عامة تتصل بسيادة القانون تؤثر على جميع الطوائف. بيد أن هذه المسألة هي ذات أهمية حاسمة لطوائف الأقليات - لا سيما صرب كوسوفو - والآفاق المستقبلية لعودتهم وبقائهم. وفي الوقت الحاضر، لا تحترم حقوق الملكية ولا تتوفر ضمانات لها. وتنتشر ظاهرة تشييد واحتلال المنازل والممتلكات الزراعية والتجارية بشكل غير قانوني.

٤٩ - ولا يزال عدد كبير من الممتلكات الزراعية والتجارية يشغل بصفة غير قانونية. ويشكل ذلك عقبة خطيرة أمام العودة وتوفير سبل العيش المستدامة. وتم اتخاذ الإجراءات القضائية بشأن معظم مطالبات الممتلكات السكنية. بيد أن أقل من نصف هذه القرارات قد تم تنفيذه. وهناك تراكم هائل للحالات المتعلقة بالممتلكات أمام المحاكم المحلية، يبلغ عشرات الآلاف من الحالات. ولا يمكن السماح باستمرار هذا الوضع. ويتعين على الحكومة والمجتمع الدولي معالجة هذه المسألة بشكل عاجل وإيجاد وسائل بديلة لوضع حل للقضايا القائمة وتنفيذ ما اتخذ من قرارات.

عملية إعادة النازحين

٥٠ - ويساهم انعدام الأمن وعدم احترام حقوق الملكية، فضلا عن اضطراب الرؤية تجاه المستقبل، بشكل كبير، في التوقف الكامل تقريبا لعملية العودة بصفة عامة. وثمة شعور قوي بأن مرتكبي الجرائم يتمتعون بالإفلات من العقاب، وبالمحدودية البالغة لإمكانية الحصول على سبل عيش قابلة للاستمرار. ولم تعد الغالبية العظمى من الذين غادروا كوسوفو بعد حزيران/يونيه ١٩٩٩. وعاد معظم أولئك الذين غادروا إثر أحداث العنف في آذار/مارس ٢٠٠٤، على الرغم من أن عددا من هؤلاء هجروا مرة أخرى منازلهم. وحتى في الحالات التي تمت فيها إعادة تشييد المنازل، والعديد من المباني الثانوية، يجد العائدون أن التعويض الذي تبلغ قيمته ٢٠٠٠ يورو غير كاف لتغطية الخسائر المتعلقة بممتلكاتهم المنقولة. ويتطلب وجود عملية عودة قابلة للاستمرار توفر الدعم والاهتمام على امتداد فترة زمنية أطول، لا سيما في ما يخص تيسير عملية الوصول إلى الخدمات وإعادة تملك الأراضي. وثمة ضرورة لإيلاء اهتمام أكبر لأولئك الذين قرروا المكوث. ويتعين أن تصبح استدامة المجتمعات القائمة جزءا أساسيا من استراتيجية العودة. وبالنسبة لكل أسرة غادرت موطنها، تتضاءل إمكانيات عودتها إلى القرى أو المدن التي جاءت منها.

٥١ - وقد التزم قادة ألبان كوسوفو بعملية العودة. بيد أن هذه الحقيقة تمثل "واقع بريشتينا"، أما الواقع على أرض الميدان فهو مختلف. وهناك عوامل تثبط العودة تتمثل في الوضع الأمني، وعدم إمكانية الوصول إلى العدالة بشكل كاف، وعدم حماية حقوق الملكية، والآفاق السياسية والاقتصادية غير المؤكدة. فضلا عن ذلك، فإن المناخ العام في العديد من الأماكن ليس مواتيا للعودة. وغالبا لا ينظر إلى التعددية الإثنية باعتبارها هدفا. ومع وجود بعض الاستثناءات، فإن صرب كوسوفو سيعودون فقط إلى الأماكن التي توفر لهم الأمن بالعيش داخل تجمعات، وتتيح لهم إمكانية الوصول إلى الخدمات الخاصة بهم. وهناك عدد قليل من صرب كوسوفو لا يزالون يعيشون في مناطق حضرية، مع ألبان كوسوفو، والعودة

إلى هذه الأماكن هي أشد صعوبة إذ أن الطائفة ذات الأغلبية تمارس ضغوطا أشد، كما أن سبل الاستدامة الاقتصادية محدودة.

٥٢ - وفي حين يصعب الحصول على إحصاءات عامة موثوق بها، تسود وجهة النظر القائلة - حتى لدى المجتمع الدولي - أن عدد من يُغادرون كوسوفو من صرب كوسوفو مساو لعدد الذين يعودون إليها، أو يفوقه. وثمة تقارير أن هناك عددا متزايدا من العائدين يبيعون ممتلكاتهم ويغادرون المنطقة مرة أخرى.

٥٣ - ومن العوامل التي تعوق عملية العودة أيضا عامل يتمثل في أن المساعدة تقدم فقط إلى أولئك الذين يعودون إلى ديارهم الأصلية. ومن غير المحتمل، على سبيل المثال، لأولئك الذين فروا من بريشتينا في سنة ١٩٩٩ أن يعودوا إلى موطنهم في المستقبل المنظور. ولكنهم قد يرغبون في إقامة سكنهم في مناطق أخرى من كوسوفو. وينبغي النظر في اتباع سياسة أكثر مرونة لتقديم المساعدة، تمكيناً للعائدين من أن يُعاد توطينهم في المنطقة التي يختارونها. ومن شأن هذه السياسة أن تتيح للعائدين إيجاد مجتمعات أكثر قابلية للنماء في كوسوفو. وبذلك يتم تقديم الدعم إلى الأشخاص في الأماكن التي يستطيعون العيش فيها، لا في الأماكن التي كانوا يعيشون فيها فحسب. وهذه مسألة معقدة، إذ أن تبني سياسة أكثر مرونة قد يساء استخدامه أيضا لأغراض الاستغلال السياسي، والسعي إلى تحقيق أهداف سياسية. ولكنه لا يمكن أن يعني التنازل عن الالتزامات نحو أولئك الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم، والذين هم بحاجة إلى الدعم لتحقيق طموحاتهم. ولا يمكن أن تكون هذه السياسة بديلا للسياسات الحالية، بل ينبغي أن تكون مُكملة لها.

٥٤ - وكثيرا ما يتم إهمال وضع المشردين داخليا في كوسوفو. ويمثل استمرار وجود مخيمات داخل كوسوفو وصمة عار للهيكل الإدارية والمجتمع الدولي. وتبعث مخيمات الروما في بليمينيتينا وزيتكوفاتش على القلق بوجه خاص، ويزيد من وضعها سوءا التهديدات الصحية الخطيرة. وينبغي معالجة هذه المسائل على أساس طارئ.

المواقع والمؤسسات الدينية للصرّب الأرثوذكس

٥٥ - تمثل المواقع والمؤسسات الدينية للصرّب الأرثوذكس عنصرا بالغ الحساسية في النسيج الروحي لمجتمع صرب كوسوفو. وتمثل استدامة طائفة صرب كوسوفو في كوسوفو مسألة ذات صلة بالحفاظ على تراث هذه الجماعة الثقافي والديني. بيد أن مواقع الصرب الأرثوذكس تمثل أيضا أكثر من مجرد جزء مهم من الهوية الصربية، إذ أنها جزء من التراث الثقافي العالمي. وقد لحقت أضرار بالغة بكثير من هذه المواقع، أو تعرضت للتدمير، منذ سنة ١٩٩٩. وأخيرا، فإن عملية إعادة التشييد هي على وشك البدء. بيد أن هذه المواقع تظل

بحاجة إلى الحماية. وفي حين أن استعداد قوة كوسوفو لمواصلة حمايتها للمواقع الدينية مسألة ذات أهمية أساسية، لا يمكن بناء حل دائم على القوات العسكرية.

٥٦ - وثمة حاجة إلى إيجاد "فضاء للحماية" حول هذه المواقع حتى تكون أقل عرضة للمناورات السياسية. وينبغي أيضا إيجاد ترتيبات تضع المواقع الصربية الأرثوذكسية في كوسوفو تحت شكل من أشكال الحماية الدولية. ومن الضروري أن يشمل ذلك ضمان إمكانية الوصول، وحقوق الملكية، واستدامة المجتمعات. وليس مهما فحسب حماية المواقع الفردية، باعتبارها معالم دينية وثقافية، بل باعتبارها أيضا مجتمعات حية. ويمتلك مجلس أوروبا واليونسكو خبرة خاصة في هذا المجال، وينبغي دعوتهما إلى القيام بدور في هذه الترتيبات.

٥٧ - وتواجه الكنيسة الأرثوذكسية الصربية ضغوطا تمارس ضد هويتها. وفضلا عن أعمال التخويف والتهديد، ثمة محاولات لإعادة كتابة تاريخ تراث الأرثوذكس الصرب وأصوله. وهم يجدون أسماء شوارع ليست موضع خلاف، وذات طبيعة محايدة، على مقربة من مواقعهم، يتم تغييرها و"البنيتها". وينبغي لقادة ألبان كوسوفو اتخاذ إجراءات في هذا الخصوص، ووضع حد لهذه الأنشطة.

تطبيق اللامركزية

٥٨ - وحتى يتسنى تحقيق العودة المستدامة وإيجاد مجتمعات للأقليات قادرة على الاستمرار، ثمة ضرورة للقيام بعملية تطبيق اللامركزية. وستحسن هذه العملية من قدرة الطوائف غير الألبانية في كوسوفو على حماية هوياتها وسبل عيشها، وبناء الثقة في المستقبل، وتشجيعهم على القيام بدور أكثر إيجابية في مؤسسات كوسوفو الإدارية.

٥٩ - وقد قدمت وعود في سنة ٢٠٠٢ لصرب كوسوفو تتعلق بتطبيق اللامركزية، مقابل مشاركتهم في الانتخابات والمؤسسات المؤقتة. بيد أنه حتى وقت قريب، لم تتوفر جهود حقيقية، كما لا توجد الرغبة السياسية، في هذا الصدد. وخلال صيف ٢٠٠٥، أدت الرغبة في تحقيق نتائج سريعة إلى تبني نهج أقل طموحا، والقيام بمشاورات غير كافية مع العناصر ذات الصلة. واتسمت النتائج بأنها "ضئيلة جدا ومتأخرة جدا". وقد تم إحراز تقدم في مشاريع رائدة للمناطق غير الصربية. ولكن من غير المرجح إيجاد حل لحالة الجمود الحالية المتعلقة بغالبية المشاريع في مناطق صرب كوسوفو.

٦٠ - ويتعين الآن معالجة مسألة تطبيق اللامركزية بشكل جدي في نطاق إطار أوسع، يفضي إلى تقليص حقيقي للصلاحيات، وتعزيز الصلاحيات على المستوى المحلي. ويمكن لهذا

الإطار أن يشمل عددا من البلديات الجديدة، حيث يمكن لصرب كوسوفو، على وجه الخصوص، أن تتوفر لديهم أغلبية مؤثرة. ويمكن لهذا الإطار تصور صلاحيات معززة في مجالات مثل الشرطة والعدالة والتعليم والثقافة والإعلام والاقتصاد، بما في ذلك تعيين المسؤولين الرئيسيين، ويمكن أيضا أن يسمح لإقامة صلات أفقية بين البلديات التي يكون فيها لصرب كوسوفو الأغلبية. ويمكن النظر أيضا في إنشاء ترتيبات لإقامة علاقات خاصة مع بلغراد، دون إعطاء بلغراد أية سلطات على هذه الطوائف. ولا ينبغي لخطوة طموحة تهدف إلى تطبيق اللامركزية، وتعطي صلاحيات خاصة تتجاوز تلك الممنوحة لجميع البلديات الأخرى، أن تُعرض المؤسسات المركزية في كوسوفو للخطر، أو تضعف سلطات بريشتينا. وستقدم هذه الخطة ضمانات مؤسسية فعالة للأقليات، وتزيد من حجم الثقة في مؤسسات كوسوفو المركزية، وتساهم في إحلال وضع تقع فيه هذه البلديات تحت سلطة بريشتينا. وفضلا عن ذلك، فإنها ستسهل من عملية استيعاب الهياكل الموازية في كيانات شرعية.

٦١ - ولزام على المجتمع الدولي أن يكون مستعدا للمساعدة في وضع ترتيبات لنظام لا مركزي أوسع نطاقا. وينبغي استخلاص الدروس من عمليات مشاهة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وفي جنوب صربيا - وإن كانت غير متطابقة. وفي كلتا الحالتين، يساهم المجتمع الدولي بجهد كبير في إعطاء السكان الألبان الخليلين المساحة الكافية لحماية مصالحهم والحفاظ على هويتهم في بيئة متعددة الإثنيات. وينبغي للمجتمع الدولي الآن أن يكون على استعداد للعمل بنفس التصميم من أجل حماية مصالح صرب كوسوفو وطوائف الأقليات الأخرى.

آفاق المستقبل

عملية تحديد المركز في المستقبل

٦٢ - كما سبقت الإشارة في تقرير السنة الماضية، ليس ثمة وقت جيد لمعالجة مسألة مركز كوسوفو في المستقبل. وسيظل تحديد مركز كوسوفو في المستقبل مسألة بالغة الحساسية سياسيا، وستبقى كذلك، بجميع ما ينطوي عليه هذا الأمر من آثار خطيرة إقليميا، وعلى الصعيد الدولي الأوسع نطاقا. وعلى الرغم من ذلك، فإن عملية التقييم العامة تفضي إلى الاستنتاج بأن الوقت قد حان للشروع في هذه العملية.

٦٣ - ومنذ السنة الماضية، تشهد كوسوفو عملية سياسية يدفعها وجود التزام دولي أكثر دينامية. وتقوم هذه العملية على استراتيجية شاملة تتيح لكوسوفو منظورا سياسيا. وينبغي لهذه العملية أن تستمر. ولا يمكن عرقلتها أو وقفها. وما من خيار أمام كوسوفو إلا أن

تمضي قدما أو تعود القهقري. والآن وقد تحركت العملية من مرحلة الركود إلى الأمل، لا يمكن للركود أن يسمح له ثانية بأن يسود.

٦٤ - والتقدم المحرز بشأن تنفيذ المعايير هو ذو طبيعة مختلطة جدا. وثمة حاجة ملحة إلى تحقيق المزيد من التقدم. غير أنه لا يحتمل لتأجيل عملية تحديد المركز المستقبلي أن تفضي إلى تحقيق مزيد من النتائج، تكون ذات طبيعة ملموسة، في تنفيذ المعايير. ولا يمكن إحراز تقدم إلا متى أمكن الحفاظ على الإحساس بوجود منظور سياسي، ومتى أعرب المجتمع الدولي عن استعداده وقدرته على حشد المزيد من الطاقات وممارسة المزيد من الضغوط، مما عليه الحال اليوم. ورهنا بمعالجة عملية المركز المستقبلي بشكل سليم، يمكن استخدام هذا الإطار لتحقيق المزيد من التقدم.

٦٥ - وثمة الآن توقع مشترك في كوسوفو، وفي بلغراد، وفي المنطقة أيضا، أنه سيبدأ النظر في عملية تحديد المركز المستقبلي. وخلال هذا الاستعراض الشامل، لوحظت عملية تغيير تدريجية في التحضير لعملية الوضع المستقبلي بين أطراف الحوار. وكان هناك نزوع لدى القادة في بريشتينا إلى مخاصمة بعضهم بعضا، عوضا عن التحضير للخطوات المقبلة. وفي الآونة الأخيرة، تم تعيين فريق مفاوض، يتكون من خمسة قادة بارزين من ألبان كوسوفو، تحت قيادة رئيس كوسوفو. وثمة ميل قوي لدى القادة في بريشتينا إلى الانشغال بالنظر في بعضهم بعضا، بدلا من أن يتطلعوا إلى المستقبل. وثمة اليوم شعور أكبر بالاستعداد والوحدة. وكان هناك شيء من التردد بين صفوف صرب كوسوفو في أن يجتمعوا ويناقشوا التحديات التي تواجههم. وتم الآن الجمع بين صرب كوسوفو، بجميع فئاتهم، على طاولة واحدة. وأدى العمل في هذا الاستعراض الشامل إلى إنعاش هذه التطورات. بيد أن جميع هذه التوجهات هي ذات طبيعة هشّة. وثمة ضرورة لبذل جهود أكبر في بريشتينا وفي بلغراد - فضلا عن بذل جهود بين صفوف صرب كوسوفو - للتحضير لعملية تحديد المركز المستقبلي بأسلوب متساوق وموحد.

٦٦ - وفصلا عن ذلك، تحتاج جميع الأطراف إلى الوضوح فيما يتعلق بالمركز المستقبلي لكوسوفو. وثمة تطلعات لدى ألبان كوسوفو بأن تمضي العملية السياسية قدما، وأن يحقق تحديد مركز كوسوفو المستقل مزيدا من الوضوح فيما يتعلق بتنمية كوسوفو سياسيا واقتصاديا. ويحتاج صرب كوسوفو إلى هذا الوضوح حتى يتسنى لهم اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن حياتهم في المستقبل. وبالنسبة لبلغراد، فإن تحديد مركز كوسوفو في المستقبل سيزيل مصدرا مهما لعدم الاستقرار السياسي داخليا ويسهل تحقيق المنظور الأوروبي لصربيا. وسيُخدم مصلحة المنطقة أيضا بشكل أفضل من خلال وضع مسألة مستقبل كوسوفو على

جدول الأعمال. ومن شأن الوضع أن يحفز التعاون السياسي والاقتصادي الإقليمي، ويزيل عنصر عدم الاستقرار، الذي يقف اليوم عائقاً أمام تنمية المنطقة.

٦٧ - ومن الأمور ذات الأهمية الكبرى أن تتم عملية تحديد المركز المستقبلي في وقت يكون فيه المجتمع الدولي لا يزال حاضراً في كوسوفو، بقوة كافية. وثمة حالياً شعور متزايد ”بالإجهاد من مسألة كوسوفو“ في المجتمع الدولي. وسيفضي تأجيل تحديد عملية المركز المستقبلي إلى تعزيز هذا الشعور بالإجهاد وإضعاف قدرة المجتمع الدولي على القيام بهذه العملية. ويمثل الشروع في عملية تحديد المركز المستقبلي أساساً لتنشيط الالتزام الدولي، الذي يتطلب من البلدان والمنظمات أن تضع كوسوفو في مكان بارز مجدداً على قائمة اهتماماتها.

٦٨ - ويلتزم المجتمع الدولي بضمان أن تحترم كوسوفو في المستقبل التزاماتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتحترم حقوق جميع الفئات الإثنية، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويجب أن يظهر ذلك أيضاً في جهد يُبذل من أجل الجمع بين طوائف الأقليات في هذه العملية. وفضلاً عن بلغراد وبريشينا، من الضروري اعتبار صرب كوسوفو طرفاً في هذه العملية. ويتعين إيجاد آليات لإشراك الطوائف ذات الحجم الأصغر. وكثيراً ما تعلن هذه الطوائف عن استعدادها للمساهمة في مركز كوسوفو في المستقبل. ولكن هذه الجماعات تتوقع أيضاً أن تعالج هذه العملية حقوقها ودورها في كوسوفو المستقبل.

٦٩ - وستكون عملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل بالغة الاختلاف عن عمليات السلام في مناطق أخرى من يوغوسلافيا السابقة. وخلافاً لتلك العمليات، لا تكاد تكون هناك أسس يمكن البناء عليها في خطط السلام السابقة وليس هناك إعداد كبير في هذا الصدد قام به المجتمع الدولي والأطراف المعنية. وفضلاً عن ذلك، تتعلق المفاوضات بإقليم لا يزال يشكل جزءاً من دولة ذات سيادة، لكن الأمم المتحدة تديره مؤقتاً من خلال مؤسسات حكم ذاتي مؤقتة.

٧٠ - ومن ثم، تنبثق أهمية التحرك بحذر. ويجب بذل كافة الجهود للجمع بين الأطراف - وإبقائهم معاً - طوال عملية تحديد المركز. وعلى الجميع احترام هذه المشاركة الواسعة. ويجب عدم التسرع في الدفع بهذه العملية - بل المضي بها قدماً، مع توفر صورة واضحة ومشاركة لخطوة العمل والآثار المترتبة. ولا تزال هذه الصورة الواضحة لخطوة العمل غير متوفرة. ويتعين أن تكون النتيجة النهائية متسمة بالاستقرار والاستدامة. ولذا ينبغي عدم وضع آجال نهائية مصطنعة. بيد أن العملية متى شرع فيها، لا يمكن وقفها، ويتعين الوصول بها إلى منتهاها.

٧١ - وكما ذكر من قبل، فقد بذل الكثير من الجهد - كجزء من عملية المشاورات المتعلقة بالاستعراض الشامل - تجاه تهيئة بيئة قابلة لأن تؤدي إلى انعقاد مناقشات بشأن المركز المستقبلي للإقليم. وتمثل أحد العوامل الهامة في هذا الصدد في تحقيق التقاء بلغراد وبريشتينا في محادثات مباشرة غير رسمية على المستوى الوزاري. وكانت هذه الاجتماعات، التي انعقدت بين وزيرى الحكومات المحلية ووزيرى الثقافة على التوالي، هي أول محادثات مباشرة على الصعيد السياسي منذ عامين. وسيشكل تطبيق اللامركزية، والمسائل الثقافية والدينية، عوامل هامة في أية عملية تتعلق بتحديد المركز المستقبلي لكوسوفو. وسيكون استمرار هذه المناقشات حتى المراحل الباكرة من العملية بمثابة تدبير لبناء الثقة ومؤشر لاستعداد الجميع للمساهمة في التوصل إلى بيئة مستقرة ومتعددة الأعراق في كوسوفو - بغض النظر عما تتمخض عنه أية عملية بشأن المركز المستقبلي. ومن شأنها أن تشكل مكونات بنوية في المراحل التالية من العملية.

٧٢ - ويتعين أن تسعى العملية المتعلقة بالمركز المستقبلي أيضا إلى إشراك الدول المجاورة بطريقة مفيدة. وسيحتاج المشاركون إلى أن يفهموا العملية ويدعموها، وإلى أن يطمئنوا إلى الطريقة التي تدار بها. وسيكون هذا الأمر مهما من أجل كفالة المحافظة على الاستقرار طيلة مسار العملية، ومن أجل أن تسهم النتيجة النهائية في تحقيق الاستقرار على الصعيد الإقليمي. وسيكون ترسيم حدود جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة مهما على وجه الخصوص، ويتعين إيجاد حل له قبل انتهاء هذه العملية.

المحافظة على مسار تنفيذ المعايير

٧٣ - ستطلب المحافظة على مسار تنفيذ المعايير بذل جهود كبيرة. وسينشأ عنصر مخاطرة يتمثل في تحول الانتباه عن هذه المعايير ليركز على قضية مركز الإقليم. لكن استنفار الموارد الكافية يعتبر مسألة شديدة الأهمية من أجل كفالة تنفيذ المعايير بدون أن تحد من طاقتها، مع تزايد قوة الإحساس بالالتزام تجاهها. وستكون لدى المجتمع الدولي، أثناء العملية المتعلقة بالمركز المستقبلي، قدرة أكبر على التأثير على التنفيذ ودفعه إلى الأمام. ويتعين أن تستغل هذه القدرة على الوجه الأكمل. إذ سيكون تعزيز تنفيذ المعايير ضروريا لتعميق الثقة في صرب كوسوفو والأقليات الأخرى، خلال هذه الفترة التي يتزايد فيها التوتر السياسي. وسيكون من الضروري الحصول على ثقة المنطقة والمجتمع الدولي.

٧٤ - وسيتعين على المجتمع الدولي كي يحفز عملية المعايير أن يكثف جهوده في المجالات الحيوية وأن يستعرض جانبا من الممارسات الراهنة. وهناك حاجة لتسريع وتيرة العمل فيما يتعلق بحقوق الملكية، ولتعزيز سياسات إعادة الممتلكات إلى أصحابها، وتحسين آليات حقوق

الإنسان، وتعزيز جهود إنفاذ القانون بشكل عام، وكفالة ألا يكون للخصخصة تأثير تمييزي على الأقليات. إذ سيشكل التقدم في هذه المجالات قاعدة صلبة تستند إليها عملية تحديد مركز كوسوفو، وتنطلق منها وتتعرز إمكانية تحقيق مركز مستقر ومستدام.

تحديات المصالحة

٧٥ - يتعين الآن الشروع في عملية المصالحة. وسيقع العبء الأكبر على أكتاف قادة الأغلبية السكانية. وعلى الذين يتحركون للحصول على الاعتراف وتحقيق الاندماج والمشاركة في الاستثمار أن يبدو شيئاً من الكرم أيضاً. ويجب على ألبان كوسوفو أن يسعوا إلى تحديد هويتهم بطريقة لا تكون على حساب الآخرين. وعليهم أن يتفهموا ما تحسه الأقليات من ضغط فيما يتعلق بهوياتها وثقافتها وسبل كسب عيشها. ويتعين على صرب كوسوفو وعلى بلغراد أيضاً الاعتراف بهذه المبادرات وأداء دور نشط في عملية المصالحة. وعليهم أن يدركوا أن بقاءهم خارج مؤسسات كوسوفو لن يحقق لهم الحماية التي ييغونها في نهاية المطاف. ويجب أن يبدأ ألبان كوسوفو التطلع تجاه المجتمعات الأخرى في كوسوفو، كما يجب على صرب كوسوفو أن يبدأوا بالمقابل التطلع تجاه بريشتينا. ويتعين على جميع الطوائف أن تبذل جهداً كي تؤسس مستقبلها على الشمول والتحديث والديمقراطية، بدلاً عن الانفصال والانتماء العرقي.

٧٦ - وسيشكل إحراز المزيد من التقدم في العثور على الأشخاص المفقودين وتحديد هوياتهم مساهمة هامة في عملية المصالحة. فمن حق الذين فقدوا أحبائهم أن يحصلوا على شيء من الوضوح. ويتعين بذل جهود سياسية للاستجابة لمطالبهم ويتعين أيضاً التعجيل بالنظر في إمكانية تخصيص المزيد من الموارد لحل الحالات المتبقية في مجال تحديد الهوية.

٧٧ - ولن تصبح كوسوفو، في المستقبل المنظور، مكاناً يتحقق فيه التكامل بين الألبان والصرب. بل لعلهم لم يتكاملوا أبداً. وبالرغم من ذلك يتعين بدء عملية المصالحة. ويتعين أن تأتي العملية من داخل كوسوفو نفسها وأن تجد القبول لدى جميع جماعاتها. ويتعين على المجتمع الدولي تشجيع المصالحة وتقديم دعم فعلي لها.

دور ومسؤوليات المجتمع الدولي

٧٨ - سيؤدي بدء العملية المتعلقة بالمركز المستقبلي إلى دخول كوسوفو - والمنطقة أيضاً - في مرحلة جديدة تتسم بالصعوبة. وسيحتاج المجتمع الدولي لقدرة تمكنه من دفع هذه العملية إلى الأمام. وحين يتحدد المركز المستقبلي سيحتاج الوجود الدولي - بشقيه

العسكري والمدني - إلى الموارد الضرورية اللازمة لإدارة تنفيذ التسوية بصورة متزنة ومنتظمة.

٧٩ - وقد أدت الأمم المتحدة مهمة كبيرة وذات مصداقية وهي تنفيذ ولايتها في ظل ظروف صعبة. لكن التأثير الذي تتمتع به في كوسوفو آخذ في الازمحلال. إذ أن كوسوفو تقع في أوروبا حيث توجد منظمات إقليمية قوية. وسيتعين على هذه المنظمات الإقليمية - وبخاصة الاتحاد الأوروبي - أن تؤدي في المستقبل أبرز الأدوار في كوسوفو. إذ ستمتع بالقدرة على التأثير وستتمكن من طرح مشاريع مستقبلية في إطار عملية التكامل الأوروبي. إلا أنه يتعين أن تتم أية عملية لإعادة تشكيل الوجود الدولي في كوسوفو بصورة منسقة، بغية كفالة استيفاء الاحتياجات الراهنة والمستقبلية، والحفاظ على مصداقية المجتمع الدولي.

٨٠ - ويتعين أن يصحب العملية المتعلقة بالمركز المستقبلي إعراب واضح من جانب المجتمع الدولي عن أنه عازم على البقاء وعلى دعم هذه العملية، فضلا عن دعم نتائجها. ويتعين على الاتحاد الأوروبي أن ينظر، في الأجل القريب، في مسألة تعزيز وجوده في الميدان بغية أداء دور أعظم في عملية المعايير، والتجهيز للمشاركة الطويلة الأجل، وإعطاء أدلة ملموسة على التزام أوروبا تجاه كوسوفو. وحينما يتحدد وضع الإقليم، سيكون من المنتظر أن يؤدي الاتحاد الأوروبي دورا أكثر أهمية. ويتصل هذا بالشرطة والعدالة، حيث سيتعين استمرار وجوده، وإن كان هذا الوجود أقل حجما وأكثر تخصصا؛ وذلك من أجل رصد ودعم عملية المعايير، التي سيجري دمجها بصورة تدريجية في العمليات التي أنشأها الاتحاد الأوروبي نفسه؛ وتركيز الجهود على بناء القدرات.

٨١ - وسيتعين على منظمة حلف شمال الأطلسي أيضا أن تواصل وجودها. وتجري الآن عملية إعادة هيكلة ستمكن قوة كوسوفو، التي يقودها الحلف، من المحافظة على مصداقيتها وفعاليتها، مع خفض العدد الكلي لأفرادها. ولا تستطيع أية منظمة أخرى أن توفر الآن قاعدة مماثلة للاستقرار. ومن الضروري أن تساهم الولايات المتحدة في القوة. إذ سيكون ذلك بمثابة إعلان صريح لاستمرار مشاركتها.

٨٢ - وتملك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أصولا قيمة تتمثل في تجاربها وخبراتها الميدانية. وسيكون هذا الوجود مطلوباً بغية تمكين المجتمع الدولي من رصد عملية تنفيذ المعايير ودعمها، وتعزيز الثقة بين الجماعات العرقية، وتحديد الاحتياجات من أجل بناء القدرات.

٨٣ - وحينما تنهي الأمم المتحدة في نهاية المطاف دورها الحالي، سيتعين على الأطراف الأخرى أن تضطلع بدور القيادة أيضا. وسيتعين النظر في أمر إنشاء مكتب لممثل سام، أو اتخاذ أية تدابير أخرى مشابهة. ويتعين إرساء جذور هذه الترتيبات في الاتحاد الأوروبي،

على أن يُكفل في نفس الوقت استمرار التزام المجتمع الدولي في مجمله، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة. بيد أنه يتعين تطوير الوجود الدولي في روح من الشراكة وفي ظل ملكية محلية. إذ أن لكل حالة من الحالات التي تعقب الصراعات طابعها الخاص المميز. وعليه فإن استنساخ تجربة البوسنة والهرسك سيكون نهجا قريبا إلى السداجة. غير أنه يمكن وضع تصور لترتيب في إطار "سلطات بون"، كي يطبق في المجالات ذات الصلة بالقضايا المشتركة بين الطوائف الإثنية، من أجل تعزيز الثقة والمصالحة.

٨٤ - وستتيح خارطة طريق تفضي إلى الاندماج في الهياكل الدولية فرصا حقيقية لمستقبل كوسوفو. ويجب أن تكون الحوافز واضحة وملموسة. وسيكون تعزيز وجود الاتحاد الأوروبي في كوسوفو بمثابة دليل حسي على وجود التزام أوروبي أقوى.

٨٥ - وستحتاج بلغراد أيضا إلى حوافز واضحة من أجل الاندماج في الأطر الأوروبية الأطلسية للتعاون. ويشكل قرار الاتحاد الأوروبي المتعلق ببدء المفاوضات بشأن إبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار والارتباط بمثابة نقطة مرجعية في هذا الصدد. غير أن أهم حافز لبلغراد لن يوجد خارج نطاق كوسوفو، بل في داخلها. وستكون ترتيبات تطبيق اللامركزية بشكل موسع أهم المكونات.

٨٦ - وسيشكل تحديد مركز كوسوفو المستقبلي في حد ذاته تحديا عظيما. ويتعين على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده من أجل كفالة ما سيكون عليه هذا المركز، كي لا ينتهي إلى "الفشل". إذ لن تبقى كوسوفو تحت الإدارة الدولية إلى الأبد. لكنها ستظل تعتمد على وجود دولي ملموس في الميدان. ولا يمكن تقديم الدعم المطلوب في مثل هذه المجالات الكثيرة بالتعامل من بعد، ويتعين أيضا على المجتمع الدولي أن يتحلى بالعزيمة المطلوبة. إذ أن دخول مرحلة المركز المستقبلي لا يعني الوصول إلى المرحلة الأخيرة، بل سيكون بمثابة المرحلة التالية للوجود الدولي.

تذييل

صلاحيات المبعوث الخاص للأمين العام بشأن إجراء الاستعراض الشامل للحالة في كوسوفو

الغرض - يأتي الاستعراض الشامل لتأكيد مسؤولية الأمم المتحدة في كوسوفو وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وهي مسؤولية تشمل تيسير العملية السياسية الرامية إلى تحديد مركز كوسوفو في المستقبل. وسيكون الاستعراض بمثابة الأساس لما سيتوصل إليه الأمين العام من رأي من الناحية السياسية بشأن ما إذا كانت الحالة مواتية لبدء عملية تحديد المركز في المستقبل.

إطار الاستعراض - سيجري الاستعراض في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) والبيانات الرئاسية لمجلس الأمن.

المنهجية والنطاق - سيتضمن الاستعراض مشاورات مع الأطراف ومع الجهات الفاعلة الرئيسية في الميدان، ومع المجتمع الدولي كذلك، ضمن نطاق واسع، من أجل تقييم الحالة الراهنة والظروف الملائمة لما يمكن اتخاذه من خطوات في هذه العملية. وسوف ينظر في الحقائق السياسية الفعلية وفي الشروط الأساسية لبدء عملية تحديد المركز في المستقبل على أساس إحراز تقدم متواصل وفعال صوب تنفيذ المعايير. وسوف يراعي الاستعراض أيضا، المسائل المتصلة باستدامة شؤون الحكم، وبوجه خاص سيادة القانون والأمن. وسوف يتضمن استكشافا للأساليب التي يتم بها بدء عملية تحديد المركز في المستقبل وتنفيذها.

وسوف يجري المبعوث الخاص مشاورات وثيقة مع الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو. وسيجري مشاورات أيضا مع جهات عدة منها أعضاء مجلس الأمن وفريق الاتصال، والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، والأطراف، والجهات الإقليمية الفاعلة ذات الصلة وجهات فاعلة رئيسية أخرى. وبناء على طلب المبعوث الخاص، ستقدم بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو ما يلزم من دعم ومن تسهيلات للوصول إلى المعلومات والتحليلات الموجودة في حوزتها.

الإطار الزمني - سيتولى الأمين العام تحديد موعد بدء الاستعراض ونسبة التقدم في إعداداته والمدة المطلوبة لذلك، استنادا إلى مشاورات يجريها مع المبعوث الخاص، مراعيًا الحالة على أرض الواقع. ويؤمل أن ينتهي الاستعراض في أيلول/سبتمبر.

الاستنتاجات والإبلاغ - يكون المقرر الخاص مسؤولاً مباشرة أمام الأمين العام. وسيقدم المبعوث الخاص إلى الأمين العام تقريراً شاملاً عن تنفيذ المعايير وعن الحالة في كوسوفو والمتصلة بها بوجه عام.

نيويورك، ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥
